



إرشادات

للجهات المبلغة بشأن المخاطر الجيوسياسية الراهنة

لسنة 2026م



إرشادات للجهات المبلغة بشأن المخاطر الجيوسياسية الراهنة

مقدمة:

في ظل التطورات الجيوسياسية الراهنة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وما قد يصاحبها من تزايد محاولات التهرب من الجزاءات المالية المستهدفة وتمويل الأنشطة الإرهابية المرتبطة بإيران وشركائها الإقليميين والدوليين وغيرها من الجرائم الأصلية، والتي ترتبط غالباً بالارتفاع في الأنماط المالية المعقدة ومحاولات استغلال النظام المالي الوطني.

ونظراً لما يتطلبه واجب القيام بالإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، بما يتفق مع أحكام المادة رقم (21) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم 20 لسنة 2019، وما قد يرتبط بها من حالات قد تتعلق بالتهرب من الجزاءات المالية المستهدفة، وحرصاً على التعاون المتبادل مع الجهات المبلغة بهدف تمكينها على التعرف على المعاملات التي تتوافر فيها أسباب كافية للاشتباه التي تتطلب الرفع إلى وحدة المعلومات المالية تصدر الوحدة هذه الإرشادات استكمالاً لما صدر من تعليمات من الجهات الرقابية تنفيذاً للأحكام القانونية ذات الصلة، ولأسيما تلك التي تتعلق بتنفيذ الجزاءات المالية المستهدفة المنظمة بموجب القانون رقم 27 لسنة لمكافحة الإرهاب، بهدف:

- تعزيز التدابير الوقائية لدى الجهات المبلغة.
- رفع جودة تقارير الاشتباه.
- تحسين القدرة على رصد الأنشطة المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية.
- ضمان توجيه الموارد التحليلية نحو التهديدات الحقيقية التي تمس الأمن الاقتصادي للدولة.



وبناء عليه، فإن على الجهات المبلغة مراعاة ما ورد في هذه الإرشادات، واتخاذ ما يلزم لتحقيق ما يلي:

1. ضبط إجراءاتها ونظمها الداخلية للتوافق مع ما ورد في هذه الإرشادات.
2. مراعاة ما ورد في هذه الإرشادات في تقييم المخاطر والتهديدات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح المرتبطة بالأعمال التي تزاولها.
3. تقييم المخاطر التي ترتبط بمناطق الاختصاص القضائي التي تتعامل معها، وخاصة المناطق التي تم تحديدها في هذه الإرشادات.
4. مواءمة وضبط السيناريوهات التي يتم الاعتماد عليها في التعرف على الحالات المحتمل ارتباطها بما ورد في هذه الإرشادات من توجيهات.
5. توفير التدريب للمعنيين لرفع كفاءتهم في رصد المعاملات التي قد ترتبط بما تم التنبيه عليه في هذه الإرشادات.

وتشدد وحدة المعلومات المالية في هذا الصدد على أهمية تفادي الإجراءات غير الصحية التي قد يسفر عنها تطبيق هذه الإرشادات، مثل استبعاد العملاء De-Risking الذين يرتبطون بالسيناريوهات أو مناطق الاختصاص التي حددتها هذه الإرشادات، وعلى مراعاة أن توافر أي عنصر من العناصر التي وردت في هذه الإرشادات لا يعد في حد ذاته وبمفرده سبباً كافياً لرفع بلاغ اشتباه للوحدة، ما لم يكن هناك قرار موضوعي من قبل الجهة بوجود ما يدعو إلى إبلاغ الوحدة بالعمليات التي قد ترتبط به.



أولاً: تدابير تعزيز العناية الواجبة المشددة في شأن المخاطر الجيوسياسية.

1. تحديث العناية الواجبة المعززة / (EDD) مع التركيز على المخاطر الجغرافية.
على الجهات المبلّغة:

- رصد مسارات التحويلات المعقدة المرتبطة بدول العبور.
- التعرف على المستفيد الحقيقي في إطار تنفيذ تدابير العناية الواجبة واتخاذ ما يكفي من التدابير بما يقنعها بأنها تعرف على المستفيد الحقيقي.
- إيلاء عناية مشددة لمسألة التحقق من المستفيدين الحقيقيين، خصوصاً للشركات حديثة التأسيس.

2. مراجعة الأنماط المالية للعملاء القادمين من مناطق النزاع أو الدول المرتبطة بإيران وشركائها.

3. إيلاء عناية مشددة للمعاملات وعلاقات العمل التي تتم مع العملاء من دولة إيران، أو الدول المرتبطة بها، سواء كان العميل يحمل جنسيتها أو يقيم فيها، أو تأسس فيها، أو يباشر أعماله منها أو يمتلك أموالاً فيها.

4. تطبيق التدابير اللازمة للحد من المخاطر المرتبطة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر التابعين للدول ومناطق الاختصاص المذكورة في هذا التعميم.

5. الانتباه إلى مخططات غسل الأموال القائم على التجارة (TBML) والتهرب من الجزاءات المالية المستهدفة المرتبطة بانتشار التسليح.

على الجهات المبلّغة إيلاء العناية الواجبة المشددة لما يلي:

- مخططات تمويل انتشار التسليح القائمة على التجارة.
- السلع ذات الاستخدام المزدوج.
- الحالات التي قد تتضمن تلاعباً في قيم الفواتير (Over/Under Invoicing).
- حالات الاشتراك في معاملات مرتبطة بمسارات الشحن التي تمر عبر موانئ أو دول خاضعة لعقوبات أو التي لا تتوافر لها الأسباب المنطقية.
- تسوية المعاملات المرتبطة بالشحنات التي تمر عبر عدة دول من دون سبب منطقي.



- شحن البضائع بشكل لا يتوافق مع المستوى التقني للدولة التي تم الشحن لها، على سبيل المثال شحن معدات تصنيع أشباه موصلات إلى دولة لا توجد بها صناعات إلكترونية.
- سداد السلع المستوردة من قبل جهة أخرى غير الجهة المستلمة للبضاعة، بدون مبررات منطقية.

6. مراقبة أنماط التدفقات المالية وهروب رؤوس الأموال (Capital Flight).

- إيلاء العناية الواجبة المشددة حيال التدفقات المالية الضخمة والمفاجئة الواردة أو الصادرة من مناطق الاضطرابات والتي لا تتوافر فيها الأسباب المنطقية.

ثانياً: القطاعات والعمليات الأكثر عرضة للمخاطر في السياق الجيوسياسي الحالي.

تُعد القطاعات التالية الأكثر عرضة للاستغلال في سياق المخاطر الجغرافية:

1. قطاع البنوك والصرافة وشركات التكنولوجيا المالية، وخاصةً فيما يتعلق بالمعاملات التالية:
 - التحويلات الصغيرة المتكررة التي لا تتفق مع نشاط العمل.
 - العملاء الذين لم تتمكن الجهة من تحديث بيانات العناية الواجبة المرتبطة بهم أو العملاء غير المقيمين، ممن لا تتناسب معاملاتهم مع المعلومات المتوفرة لدى الجهة المبلغة.
 - تسوية المعاملات المرتبطة بسلع محظورة أو مرتفعة المخاطر في إطار التمويل عن طريق البنوك.
 - محاولات إساءة استخدام الفواتير والمستندات الجمركية (بما في ذلك استغلال الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان).
 - المدفوعات المرتبطة بسلاسل القيمة الصناعية، ووضع المعايير اللازمة للربط بين معاملات العملاء المرتبطين بهذا النوع من المدفوعات وما يتصل بها من معاملات تخص الموردين والوسطاء وشركات الشحن والمستخدمين النهائيين بغرض الكشف عن الحالات التي تتوافر فيها عناصر الربط المتكررة بدون سبب منطقي.
 - مجالات المدفوعات التي تتصل بسلع ذات استخدام مزدوج، أو المعدات أو المركبات الكيميائية، أو المنتجات التي تتضمن مكونات إلكترونية متقدمة.
 - الحالات التي تتم فيها المدفوعات المرتبطة بذات العمل بعمولات متعددة، بدون مبرر منطقي.



- المعاملات التي ترتبط بمدفوعات ذات صلة بأطراف ثالثة غير مدرجة في العقود المقدمة للمؤسسة المالية ضمن المستندات المطلوبة.
- الحالات التي يظهر عليها تغيرات متكررة في هياكل السيطرة أو الملكية للشركاء التجاريين.
- شراء كميات كبيرة نقدًا دون مبرر خاصة من الجنسيات عالية المخاطر أو تلك المشار إليها في التعميم.
- إعادة بيع سريعة دون هامش ربح أو سبب منطقي.
- التعامل مع وسطاء غير معروفين.

2. قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (DPMS)، وخاصةً فيما يتعلق بما يلي:

- شراء أو بيع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بما لا يتناسب مع ملف العميل.
- تسوية المعاملات المرتبطة بشحنات تمر عبر دول وسيطة.
- استخدام الشركات التي تعمل في نشاط المعادن الثمينة والأحجار الكريمة كشركات واجهة.

3. قطاع المحامين والمحاسبين (DNFBPs)، وخاصةً فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

- تأسيس شركات واجهة أو هياكل مالية معقدة، بما لا يتناسب مع ملف العميل، ودون أسباب تجارية واضحة.
- استعانة العملاء بوكلاء أو وسطاء للتصرف بالنيابة عنهم، دون وجود مبرر منطقي يدعو إلى ذلك.
- إدارة أموال العملاء من الجنسيات مرتفعة المخاطر أو الذين ترتبط معاملاتهم بدول مرتفعة المخاطر.
- معاملات مع أطراف مرتبطة غير معلنة خاصة من الدول عالية المخاطر.
- أنماط مالية غير منطقية، خاصة ما تتعلق بأنماط التستر التجاري.
- وجود توكيلات على الشركات توجي بمحاولات التستر التجاري أو إخفاء المستفيد الحقيقي.

4. مقدمو خدمات الشركات، خاصةً فيما يتعلق بما يلي:

- إنشاء شركات متعددة الطبقات.
- استخدام مديرين أو مساهمين صوريين.



- تسجيل شركات في ولايات قضائية ضعيفة الرقابة.
- طلب إنشاء شركات بشكل عاجل دون نشاط واضح.
- محاولة اخفاء المستفيد الحقيقي.
- استخدام هياكل ملكية معقدة دون مبرر.

ثالثاً: المخاطر المرتبطة بالنطاقات الجغرافية وقنوات التهرب المحتملة من الجزاءات المالية المرتبطة بإيران وشركائها.

على الجهات المبلغة الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الجغرافية المرتبطة بالدول ومناطق الاختصاص التالية:

1. مناطق النزاع المباشرة:

- سوريا
- لبنان
- اليمن
- العراق

2. ممرات إعادة التصدير الإقليمية:

- تركيا
- الإمارات (بعض المناطق الحرة)
- سلطنة عمان
- باكستان

3. الشركاء الاستراتيجيون:

- روسيا
- الصين (بما في ذلك هونغ كونغ)
- فنزويلا



4. الدول المحتمل استخدامها في الالتفاف على العقوبات الدولية:

- دول القوقاز (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان).
- دول آسيا الوسطى وجنوب آسيا (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أفغانستان، وباكستان).
- ماليزيا وسنغافورة (خاصة في الحالات التي ترتبط بسلاسل التوريد المعقدة، المقدرات الصناعية ذات المواصفات المتقدمة).

5. الدول التي تتوافر معلومات في النطاق العام بشأن وجود مخاطر تتعلق بنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، أو شيوع استخدامها في إنشاء الهياكل الصورية والمعقدة للشركات التي يمكن أن تستخدم في تحقيق أغراض غير مشروعة.

رابعاً: السيناريوهات التشغيلية ومؤشرات الاشتباه.

1. التمويل الجماعي غير المرخص (Crowdfunding):

- تحويلات صغيرة مكثفة إلى حسابات شخصية أو شركات حديثة الإنشاء دون وجود مبرر منطقي.
- تجميع الأموال وتحويلها إلى دولة أخرى تحت غطاء "التبرعات والأعمال الخيرية غير المرخصة".
- جمع الأموال من خلال إرسال تحويلات من عدة أشخاص داخل قطر، إلى شخص واحد، باستخدام قنوات التحويل المتاحة، خاصة خدمة التحويل الفوري (فوراً) أو من خلال إيداعات نقدية متفرقة باستخدام أجهزة الصراف الآلي في حساب مصرفي محدد يليها سحب حصيلة هذه التحويلات والإيداعات من خارج دولة قطر باستخدام أجهزة الصراف الآلي في دول مرتفعة المخاطر، أو في دول ترتبط بعلاقات مع إيران.
- رصد معاملات تتضمن تحويلات إلى خارج دولة قطر باستخدام البطاقات المصرفية (ائتمان، خصم، أو المدفوعة مسبقاً) إلى المنصات التي توفر خدمات تسوية المدفوعات بالعملات الافتراضية.



- رصد معاملات بمبالغ كبيرة تنفذ باستخدام البطاقات المصرفية في تنفيذ سحبات نقدية أو شراء معادن ثمينة أو أحجار كريمة في الأقاليم المتاخمة لحدود دولة إيران وعلى رأسها إقليم بلوشستان التابع لدولة باكستان، وإقليم أستاذا التابع لدولة أذربيجان.

2. استخدام الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية في تمرير الأموال من خلال دولة قطر:

- التحويلات (الواردة أو الصادرة) الضخمة من مراكز الأموال الخارجية (أوفشور) مثل هونغ كونغ والمناطق الحرة بما لا يتناسب مع ملف العميل.
- الشركات التي ينتمي المستفيد الحقيقي فيها لدولة خاضعة للعقوبات، أو عالية المخاطر.
- شركات الواجهة والشركات ذات الهياكل المعقدة.
- سداد الراتب الشهري أكثر من مرة في نفس الشهر لذات الموظف، دون وجود مبرر منطقي.
- الإيداعات النقدية المتكررة من خلال ماكينات الصراف الآلي بما لا يتناسب مع ملف العميل، وخاصة تلك التي تليها تحويلات مباشرة أو سحب للأموال المودعة خلال فترة زمنية قصيرة.

3. تمويل التجارة للسلع ذات الاستخدام المزدوج.

- اعتمادات مستندية لمعدات تكنولوجية أو مواد كيميائية ذات استخدام مزدوج.
- مسارات شحن تمر عبر موانئ خاضعة للعقوبات أو مرتفعة المخاطر.

4. نقل القيمة عبر المعادن الثمينة.

- شراء سبائك ذهبية بكميات تجارية من زوار الترانزيت بما لا يتناسب مع ملف العميل.
- الدفع نقدًا أو عبر بطاقات دولية صادرة من مناطق ضعيفة الرقابة.

على الجهات المبلغة التي تقوم بإرسال بلاغات اشتباه للوحدة بناءً على أي من المعايير والإرشادات الواردة في هذا الدليل استخدام الهاش تاج ادناه:

1- #المخاطر الجيوسياسية

2- GR #

